

المقرر: قضايا بحثية

التكليف الثاني

بيانات البحث:

- عنوان الدراسة: واقع ومعوقات وطرق تعزيز استقلالية وموضوعية وظيفة المراجعة الداخلية في القطاع العام: دراسة ميدانية على القطاع العام.
- اسم المؤلف: الجبر، عبدالرحمن بن علي
- بيانات المجلة: معهد الإدارة العامة، س 64، ع 4، ص 1169-1231.
- الكلمات الدالة: المراجعة- المراجعة الداخلية – القطاع العام السعودي- المعوقات.

محاور القضية البحثية:

1. عنوان الدراسة:

يُعد موضوع الدراسة من الموضوعات الجديرة بالدراسة والتي تناقش طرق تعزيز استقلالية وموضوعية وظيفة المراجعة الداخلية، إلا أن عنوان الدراسة جاء مشتملاً على عدة متغيرات مرتبطة جميعها بوظيفة المراجعة الداخلية وهو المتغير المستقل، ثم جاءت المتغيرات التابعة لتشمل طرق تعزيز استقلالية وموضوعية الوظيفة وتناول واقعها ومعوقاتها، وقد يعكس عنوان الدراسة مجال تطبيق البحث بشكل واضح. إلا أنه يشوبه بعض التعقيد بسبب اشتماله على عدد كبير من المتغيرات المراد بحثها، فلو تم الاختصار على كلمة واقع لشملت بداخلها (باقي المتطلبات).

2. مقدمة الدراسة:

عرض الباحثان مقدمة الدراسة بشكل منطقي يبدأ من العام فالخاص فالأخص، وهذا عكس متغيرات الدراسة التي بدأت بمنظمات الأعمال العاملة في القطاعات العام والخاص وغير الربحي، فضلاً عن تطبيق تلك المنظمات للمراجعة الداخلية، ثم التركيز على قيام المملكة بتشجيع المراجعة الداخلية.

3. مشكلة الدراسة وأسئلتها:

لقد تم صياغة مشكلة الدراسة وتحديدتها في ضوء الوقوف على الثغرات التي تواجه منظمات القطاع العام من تطبيق المراجعة الداخلية ومعوقات تطبيقها، كما تمت صياغة مشكلة الدراسة في ضوء مجموعة من أسئلة الدراسة، بهدف الوقوف على حلول لتلك الأسئلة التي تعبر عن مشكلة الدراسة.

4. أهمية الدراسة:

استطاع الباحثان توضيح أهمية الدراسة في ضوء مجموعة من النقاط تمثلت في ستة نقاط، أوضحت الدراسة أهميتها في أنها تقدم دليلاً حول واقع ومعوقات وطرق تعزيز استقلالية وموضوعية وظيفة

المراجعة الداخلية في سياق القطاع العام، ولعل من المآخذ على هذه عرض أهمية الدراسة أنها لم ترد في محاورين الأول: يتناول الأهمية النظرية، والمحور الثاني يتناول الأهمية التطبيقية.

5. أهداف الدراسة:

لعل ما يميز هذه الدراسة أن الباحثان قدموا هدف رئيس لدراستهم والمتمثل في (التعرف على واقع ومعوقات وطرق تعزيز استقلالية وموضوعية وظيفة المراجعة الداخلية في القطاع العام السعودي)، وقد عبر الباحثين عن هذا الهدف بمجموعة أهداف فرعية، تعكس واقعية الدراسة، وواقعية الوصول إلى توصيات من شأنها أن تسهم في تحقيق تلك الأهداف وتعزيز استقلالية وموضوعية وظيفة المراجعة الداخلية في منظمات القطاع العام السعودي.

6. الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة:

تم تناول الإطار النظري بشكل واضح، وقد تم تقسيمه وفقاً لمتغيرات الدراسة حيث تناول المحور الأول: المفاهيم الرئيسية ذات الصلة، وشمل أبعاد فرعية تمثلت في محاور استقلالية وموضوعية وظيفة المراجعة الداخلية، ومعوقات استقلالية وموضوعية وظيفة المراجعة الداخلية، وطرق تعزيز استقلالية وموضوعية وظيفة المراجعة الداخلية، وقد نجح الباحثان في اختيار تلك الأبعاد لاتفاقها مع متغيرات الدراسة، وأنها توضح الإطار النظري بشكل أكثر دقة، وقد نجح الباحثان بالاعتماد على العديد من المراجع الحديثة مثل دراسة (الشمري، 2018) ودراسة (الجبر، 2022).

7. الدراسات السابقة والأدبيات:

عرضت هذه الدراسة (17) دراسة منها (9) دراسات عربية، و(8) دراسات أجنبية، وجاءت الدراسات في الفترة الزمنية من (2000 / 2023) وركزت على متغير واحد من الدراسة الحالية وهو فاعلية وظيفة المراجعة الداخلية، كما تشابهت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات التي تناولت وظيفة المراجعة الداخلية، بينما جاءت الفجوة البحثية من خلال وجود دراسات تناولت جوانب مختلفة من حالة ومعوقات وطرق تعزيز استقلالية وموضوعية وظيفة المراجعة الداخلية في القطاع العام في العديد من السياقات الدولية ومن بينها السعودية، فضلاً عن ندرة أو انعدام الدراسات التي تناولت الجوانب الثلاثة مجتمعة، وفي ضوء ذلك تأتي هذه الدراسة لسد هذه الفجوات من خلال دراسة واقع استقلالية وموضوعية وظيفة المراجعة الداخلية في القطاع العام السعودي.

8. فرضيات الدراسة:

لم يضع الباحثان فروضاً للدراسة، بينما اكتفوا بأن وضعوا مجموعة تساؤلات تعبر عن مشكلة الدراسة، وقد ارتبطت تلك التساؤلات بمتغيرات الدراسة، والتي تسهم بشكل جيد في تحقيق أهداف الدراسة.

9. نموذج الدراسة:

لم يحدد الباحثين نموذجًا للدراسة، ويُعد ذلك من المآخذ على الدراسة، فكان من الأفضل وضع نموذج للدراسة يحدد المتغير المستقل والمتغيرات التابعة التي تناقشها الدراسة وتستهدف تعظيمها.

10. منهجية الدراسة ومكوناتها الرئيسية:

اعتمدت هذه الدراسة على استراتيجية المسح الاستقصائي وهو المنهج الأنسب لطبيعة هذه الدراسة، وبذلك تميز الباحثين في اختيار المنهج المناسب في تقديم هذه الدراسة وصفًا وافيًا لمناسبتها ومقدرتها على توفير البيانات المطلوبة لتحقيق هدف الدراسة، وبذلك فإن المنهجية المتبعة في هذه الدراسة هي المنهجية الكمية والوصفية.

بينما أغفل الباحثات الإشارة إلى مصادر جمع البيانات، كما تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة بدقة ولكن دون الاعتماد على الإحصائيات الرسمية، حيث تمثل حجم المجتمع في (240) منظمة، كما تم الاعتماد على عينة قصدية وتمثلت في (120) منظمة من المنظمات الحكومية في قطاعات مختلفة كالـتعليم، والصحة، والأمن، والاقتصاد والمالية.

كما اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات وذلك لما تحققه هذه الأداة من وفر في التكاليف، وحفظ الوقت، وزيادة في مستويات الاستجابة نتيجة لسهولة دخول واستكمال الاستبانة من قبل المشاركين في الدراسة، حيث تم توزيع وجمع الاستبانة بإتباع أفضل الإرشادات المقدمة من المختصين في المجال.

أما بالنسبة لأداة الدراسة وخطوات بنائها، فقد اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، واعتمدت الباحثات على عدة دراسات للوقوف على تحديد عبارات الأسئلة والأبعاد المكونة لأدلة الدراسة، والتي تمثلت في (حالة الاستقلالية وظيفية المراجعة الداخلية- حالة موضوعية وظيفية المراجعة الداخلية – معوقات استقلالية وظيفية المراجعة الداخلية- معوقات موضوعية وظيفية المراجعة الداخلية- طرق تعزيز استقلالية وموضوعية وظيفية المراجعة الداخلية. ثم خضعت الأداة بعد ذلك لاختبارات الصدق والثبات.

كما تم حساب صدق أداة الدراسة من خلال الصدق الظاهرة كما ذكرنا بأن خضعت الأداة للتحكيم من (6) من المحكمين، ثم صدق المحتوى بالاعتماد على حساب قيم معامل بيرسون لقياس صدق الاتساق الداخلي، كما تم حساب ثبات الأداة باستخدام ارتباط كرونباخ ألفا والتي بلغت درجة أعلى من (0.70).

أما الأساليب الإحصائية فقد ذكر الباحثين طبيعة الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها، وتوضيح أنه تم تحليل البيانات باستخدام التحليل الوصفي باستخدام المتوسطات الحسابية بالاعتماد على برنامج الجزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

11. عرض نتائج الدراسة:

لقد عمل الباحثان على تفسير ومناقشة النتائج وذلك من خلال توضيح درجة اتفاقها واختلافها مع نتائج الدراسات السابقة، كما أوضح تحليل النتائج ومناقشتها الإجابة على أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها بدرجة واضحة دون تعقيد، حيث قام الباحثين بتحليل النتائج ومناقشتها وربطها مع نتائج الدراسات السابقة، ثم قام باستعراض خلاصة لنتائج واستنتاجات الدراسة تم فيها عرض لخلاصة النتائج، وقد اتضح من النتائج أن حالة موضوعية وظيفية المراجعة الداخلية محققة لحصولها على متوسط حسابي 3.40 وهي درجة

مرتفعة، وكذلك فيما يرتبط بمعوقات استقلالية وموضوعية وظيفة المراجعة الداخلية جاءت بمستوى مرتفع بمتوسط 3.40 وهو ما يؤثر سلباً على حالة الاستقلالية في وظيفة المراجعة الداخلية.

أما عن توصيات الدراسة فقد تم صياغة (4) توصيات اتفقت جميعها مع نتائج الدراسة، وقد جاءت تلك التوصيات كتوصيات رئيسة يندرج تحت كل توصية مجموعة من التوصيات الفرعية أو الإجرائية، وهي توصيات قابلة للتطبيق في الواقع الميداني، ومنها:

- 1- وضع إجراءات كفيلة بحماية موضوعية وظيفية المراجعة الداخلية.
- 2- وإلزام الجهات الحكومية بتنفيذ برامج تأكيد وتحسين الجودة الداخلية والخارجية لوظيفة المراجعة الداخلية.
- 3- وإلزام رئيس المراجعة الداخلية بتطوير واعتماد جميع السياسات اللازمة لحفظ التوظيف بإدارة المراجعة

أما البحوث والدراسات المستقبلية فلم ينجح الباحثين في تحديدها بشكل واضح ومحدد، وإنما تم تحديد محورها فيه حدود الدراسة واتجاهاتها المستقبلية.

انتهى